

الاسس الاخلاقية للدولة عند(جان بودان)

م.د. محمد سماري رحيمة(*)

التحليلية هذه بتسليط الضوء على مجمل فلسفة بودان السياسية، وبالأخص الدولة وأركانها الأساسية وقد قسمنا دراستنا الى ثلاثة مقاصد وتمهيد مختصر عرفنا فيه بالفيلسوف مدار البحث، وذكر أهم مؤلفاته، والتركيز على كتابه (ستة كتب في الجمهورية) الذي يضم أغلب فلسفته السياسية، وبالخصوص موضوع الدولة، التي وقفنا عندها بالشرح والتحليل، وقد وجدنا في هذا الكتاب أفكاراً بالغة الأهمية، تمثل خلاصة فكر بودان .

ومن ثم عالجتنا في المقصد الأول ركن (سيادة) الدولة الذي تميز به بودان عن سائر الفلاسفة والمفكرين، فقد أثرى هذا المفهوم بغزارة ونوعية الأفكار التي تفرد بها وخصوصاً المحددات الأخلاقية لها.

لننتقل بعدها في المقصد الثاني الى ركن (السلطة السياسية) الذي عالجتنا فيه مدى ترابطها الواضح مع ركن السيادة، وقيامها على أسس أخلاقية رغم تينبيه فكرة السلطة المطلقة،

المقدمة

تبقى إشكالية قيام الدولة وتأسيسها على أسس أخلاقية من عدمه قائمة في الفكر الأنساني، وهي إحدى متبنيات الفلسفة السياسية وإحدى مراميها، وفي بحثنا هذا حاولنا تسليط الضوء على فلسفة (جان بودان) في هذا الجانب، والذي يعد من أهم فلاسفة الفترة الحديثة والذي غفل عنه أغلب الباحثين بالدراسة والتحليل.

فهو من أفضل من كتب في الفلسفة السياسية في تلك الفترة وبالخصوص في موضوع (الدولة)، التي تناولناها عنده في هذا البحث، بشكل مختلف ورؤية جديدة، وذلك بتلمس أهم الأبعاد الأخلاقية لأركانها، و بالتالي تأسيسها على تلك الأبعاد، والخوض في مضامينها الأخلاقية رغم ما يتبادر الى الذهن من أن بودان دعا الى عكس ذلك.

ولإثبات وجهة نظرنا هذه قمنا في دراستنا

(*) كلية الاداب / الجامعة المستنصرية

وختاماً حاولنا الأحاطة بالركن الأخير للدولة عنده وهو (الأسرة) التي تُعد الركيزة الأساسية لها، فلقد حاولنا توضيح مدى أهميتها في تأسيس الدولة، ومدى تأكيده على أهمية المحافظة على حقوقها في ضوء المبادئ الأخلاقية الفاضلة، لتثبيت دعائم الدولة وليكون هذا البحث دراسة معمقة في فكر هذا الفيلسوف الذي ربما يكون قد طواه النسيان .

تمهيد

بودان وكتابه (الجمهورية)

تميز الفيلسوف الفرنسي جان بودان ، بعبقريته فذة صقلت بدراسة متواصلة، وأتقان للكثير من اللغات، التي ساهمت في تغلبه على صعوبات جمة في حياته العلمية والعملية^(١).

وترجع مكانته كمفكر سياسي الى مؤلفيه الرئيسيين: الأول (منهج في الفهم الميسر) الذي أنجزه عام ١٥٦٦، وتناول فيه تفسير مغزى التاريخ، والثاني كتابه (ستة كتب في الجمهورية) الذي إنتهى من كتابته عام ١٥٧٦، وبحث فيه طبيعة الدولة^(٢). ويعد كتابه هذا أحد أهم المؤلفات في الفلسفة السياسية حيث ترجع أهميته، الى كونه أول بحث سياسي علمي في العصر الحديث^(٣). والذي ساهم في تقدم الفلسفة السياسية، فقد جمع فيه بين الطريقة العلمية وواقع الحياة العملية، ومما ساعده في ذلك هو عمله في المحاماة ، بالإضافة الى خبرته الواسعة في الحياة العامة^(٤).

ويُعد كتاب (الجمهورية) من المحاولات الأولى، لوضع نظرية في الدولة تقاطعت مع

المفاهيم السائدة في العصور الوسطى، فقد قدم فيه تفسيراً وتبريراً لنظرية السلطة المطلقة ذات السيادة^(٥).

وحاول أيضاً أن يجعل من الافكار التي جاء بها في هذا الكتاب ، امتداداً لأفكار (أرسطو) من خلال أستخلاص القوانين التي تحكم مختلف الوقائع السياسية، فإعتقد أنه أسس علم سياسة حديث على غرار أرسطو، فكان بودان على يقين بمقدرته للتصدي لهذه المهمة وأن يكون أرسطو عصره^(٦).

وتناول بودان في كتابه هذا، والذي يضم اثنتين وأربعين فصلاً موضوعات مختلفة من أهمها: الأسرة، السلطة الزوجية، السلطة الأبوية، العبودية، المواطن، الرعية، الأجنبي الخاضع للحماية، المعاهدات والتحالفات، الأمير دافع الجزية، الأمير الأقطاعي، الأمير السيد، مختلف أنواع الجمهورية، والسيادة، وغيرها من المواضيع السياسية^(٧).

الأركان الأساسية للدولة عند بودان

يُعد مفهوم الدولة من المفاهيم الأساسية والمهمة في الفلسفة السياسية، فقد نال هذا المفهوم أهمية كبرى من الفلاسفة والمفكرين والمختصين بالشأن السياسي، وقد عُرفت الدولة بتعريفات مختلفة حسب رؤية كل فيلسوف ومفكر ومختص. أما فيلسوفنا مدار البحث فقد عرفها على أنها: الحكومة المنظمة تنظيماً صحيحاً لعدد من العوائل أو لتلك الأشياء التي تعد من ضمن أهتمامها المشترك كل ذلك من خلال سلطة ذات سيادة^(٨). ويعود بودان ليؤكد تعريفه للدولة في موضع آخر من

كتابه (الجمهورية) بتفصيل أعمق في قوله: « إنها حكومة شرعية من أسر عدة ومن ممتلكاتها المشتركة ولها سلطة عليا»^(٩).

ومن هنا يتأكد لنا أن بودان حدد أركان الدولة الواجب توفرها بوجود عدد من الأسر ذات ملكية، مع وجود حكومة شرعية ذات سيادة عليا حاكمة^(١٠).

ويقصد بودان بالشرعية، أن تكون حكومة عادلة، أو حكومة متوافقة مع (قانون الطبيعة)^(١١)*. وهذا بحد ذاته أمر أخلاقي كان يدعوله.

ويستعمل بودان لفظ (الجمهورية) للدلالة على الجماعة السياسية أي (الدولة)، فهو لا يعني بها شكلاً معيناً من أشكال أنظمة الحكم كالملكية أو الأمبراطورية وتنقسم الدولة عنده إلى ثلاثة أشكال بحسب نوع الحكم، فإذا كانت السلطة بيد شخص واحد، فإنها تكون ملكية، أما إذا كانت السلطة بيد أقلية فستكون أرستقراطية، وإذا تجسدت في مجموع الشعب فالدولة سوف تكون ديمقراطية، وقد رفض فكرة النظام المختلط الذي يمزج الأشكال الثلاث السابقة، على اعتبار أنها متعارضة مع السلطة المطلقة ومتناقضة مع قانون الطبيعة، وعد ذلك تلاعباً بمفهوم السيادة التي ستكون تارة بيد الشعب، وتارة بيد الأعيان، وأخرى بيد الملك^(١٢).

وهذا ما يسبب الإرباك والفوضى في إدارة الدولة التي تمتاز عنده، بكون حجمها، وتتبنى نظاماً للحكم يضمن الصالح العام لتحقيق السعادة لجميع أفراد المجتمع، وهذه مواصفات للدولة الحديثة التي تبناها بودان مسبقاً^(١٣).

وهذا يعني أن على الدولة أن تقوم بتحقيق السعادة، من خلال قيامها على أسس أخلاقية، وقد أكد ذلك بقوله: « أن شرط السعادة الحقيقية واحدة وهي ذاتها سواء للجمهورية، أو للفرد، إذ أن الغاية النهائية أو بالأحرى المصلحة العليا للفرد تتشكل في التمتع الدائم في الأشياء سواء كانت بشرية أو طبيعية، فإذا ما سلمنا أن هذه هي الغاية الأساسية، وإذا ما تحققت فإنها تعني الحياة السعيدة للفرد، لذلك علينا أن نسلم أيضاً بأنها الهدف وشرط الرفاهية في الجمهورية كذلك»^(١٤).

وقد اهتم بودان بأنواع الحكومات وأشكالها المختلفة. على الرغم من كونه يفضل نظام الحكم الملكي لعدة أسباب أهمها: أن السيادة في هذا النظام تكون منحصرة بيد شخص واحد، فيكون القرار الأخير بيده، ولا توجد فوق إرادته أي هيئة شعبية أو أرستقراطية، التي إن وجدت سوف تؤدي إلى معاناة الشعب من وجود ملكين، وهذا ما يشابه وجود إلهين معاً، مما يتسبب في حالة من عدم النظام في الكون، فلأسرة رب واحد، والشمس واحدة، لذا من الطبيعي أن يكون للدولة حاكم واحد، لذلك فإن النظام الملكي يعبر عن الطبيعة ويتجاوب معها، وهو يضمن بقاء الدولة وعدم تجزئتها، بسبب توزيع السيادة على أكثر من طرف، ويسمح هذا النظام كذلك باختيار أصحاب الحكمة والخبرة لتولي السلطة في الدولة فبودان يدعو إلى ملكية شرعية يخضع فيها الرعايا لقوانين الملك الذي بدوره يخضع لقوانين الطبيعة وقوانين الله^(١٥). الذي يرى بودان فيه، ومن خلاله، إمكانية تحقيق السعادة، وبواسطته تكتمل الفضائل

الأخلاقية حيث يقول: «فعضمة الكائن الأسمى (الله) وقوته وحكمته وعطفه اللامتناهي ستبقى أبداً غامضة في جوهرها، ومن خلال هذه المتواليّة، يتوصل الرجل الحكيم والمفكر، الى فكرة الرب الواحد الخالد اللامحدود، وهكذا تتحصل السعادة الحقيقية للبشر»^(١٦).

وبعد هذا التمهيد الذي سلطنا فيه الضوء على حياة بودان وأهم مؤلفاته وعلى مفهوم الدولة على وجه العموم نشرع في تناول أركان الدولة عنده، متقنين المبادئ الأخلاقية في ثناياها ومحاولين تفكيكها وتحليلها وفك الارتباط الذي يكتنفها، فهي أركان متداخلة فيما بينها الى حد بعيد في فكره، وسوف نخوض أولاً في مفهوم السيادة، ومن ثم الحكومة أو السلطة السياسية، ونختتمها بالأسرة وذلك في ثلاث مقاصد منفصلة.

المقصد الأول : معنى السيادة ومحدداتها الأخلاقية

(أ) معنى السيادة

تعرف السيادة (sovereignty)، على أنها في المقام الأول، الشرط السياسي لإستقلال الدولة، حين تعترف بها باقي الدول، بوصفها المصدر الوحيد لممارسة السلطة داخل أراضيها^(١٧).

ويُعد ما جاء به بودان في (السيادة) من أهم محاور فلسفته السياسية، فهو أول من وضع لهذا المفهوم أساس نظري متكامل، أستمر تأثيره الى يومنا هذا، على الرغم من أن فقهاء الرومان قد تناولوا من قبل موضوع السيادة

بتميز واضح، ومع ذلك يبقى لبودان الفضل في منحه التعريف الملائم وتحديد العلامات المميزة له بدقة كبيرة^(١٨).

وعلى الرغم من ذلك فإن بعض الباحثين، يرون بأن بودان لم يأت بجديد حين وصف السيادة بالعنصر الرئيس الذي يميز الدولة عن باقي التجمعات، إذ أن هذا العنصر كان معروفاً على الصعيدين العلمي والعملية في العصور القديمة، فقد تعرض له فلاسفة اليونان، وقامت على أثره دول عدة، إلا أن ما لا يمكن أغفاله عنده، وهو أمر بالغ الأهمية، أنه كان له الفضل في التنبيه الى هذا المفهوم، بعد أن كاد يطويه النسيان طوال العصور الوسطى، إلا وهو (وحدة السيادة)، حيث كانت سائدة ولزمن طويل فكرة تجزئة السيادة، وهو ما رفضه بودان، لذا فإنه يُعد باعثة فكرة (السيادة) بصورتها الحديثة، حيث حاول إيجاد قاعدة للسلام في زمانه ومحيطه، الذي مزقته الخلافات والحروب، فما كان منه إلا أن يضع الحلول لواقع (الدولة) المتردي، من خلال بعث فكرة السيادة من جديد^(١٩).

(ب) المحددات الأخلاقية للسيادة ولمن يمثلها :

نرى أن أغلب الصفات التي حددها بودان للسيادة ومن يمثلها قائمة على أسس أخلاقية فاضلة. فقد صرح بأنه لم يعرف أحد قبلاً استخلاص العلامات الحقّة لها، فهي عنده قوة تماسك الجماعة السياسية واتحادها، وهي المعادلة بين الأمر والطاعة الذي تفرضه طبيعة الأشياء^(٢٠). إن صفات السيادة كما يرى: غير

قابلة للتجزئة، وأياً كان من يُمكنه سن القوانين، فهي مُلزِمة للجميع^(٢١).

ومن صفات السيادة المهمة التي حددها أن لها طبيعة خاصة، فهي سلطة أصيلة، كونها لا تستمد من سلطة أخرى، وهي سلطة سامية تعلق جميع السلطات، وتكون مستمرة بعد زوال من يمارسها من الحكام، وهي لا تقبل التجزئة، فلا تتعدد بتعدد الهيئات الحاكمة، فهي تتقاسم الاختصاصات ولا تتقاسم السلطات^(٢٢).

إن السيادة عند بودان إنما هي الغاية والوسيلة معاً، وركيزة (الدولة) الأساسية وسر ديمومتها، التي يجب أن تكون السلطة الوحيدة فيها، فهي خاصيتها الرئيسية، التي تميزها عن أي تجمعات وتنظيمات أخرى^(٢٣). حيث يؤكد على: أن قطاع الطرق يعيشون معاً ودياً واجتماعياً، ويتقاسمون الغنائم بعدالة بينهم، إلا أنه من غير المنصف إطلاق صفات الود، والمجتمع والقسمة العادلة عليهم، بل ينبغي أن تطلق عليهم صفات المؤامرات والسرقات والنهب، مع افتقارهم للعلامة الحقيقية لأي مجتمع حقيقي وفي توفر حكومة ذات تنظيم صائب تتوافق مع قوانين الطبيعة، إذ أن الدولة ما هي إلا تجمع من الناس، يجتمعون من أجل الخير والحياة السعيدة^(٢٤). وهذا الأمر عند بودان يُعد من المسلمات الأولى في بناء المنظومة الأخلاقية للدولة.

ويعلل بودان أتصاف السيادة بالديمومة والاطلاقية ووصفها لها: بال دائمة، بسبب أن الشخص يمكنه منح سلطة مطلقة لشخص أو مجموعة أشخاص لمدة من الزمن، إلا أنه

بمجرد أنتهاء تلك المدة يعودون تابعين مرة أخرى، لذا لا يمكن عدّهم حكاماً ذوي سيادة في فترة تمتعهم بالسلطة، إنما هم مساعدون، أو وكلاء للحاكم ذي السيادة، لأن العامل الحقيقي يبقى على الدوام قابضاً على سلطته، لأن السلطة الدائمة تعني تلك السلطة التي تستمر طيلة حياة الشخص الذي يمارسها^(٢٥).

وهنا يتضح مدى التلازم الوثيق بين السيادة وصاحب السيادة (الحاكم) في فكر بودان، وهذا ما أكدّه في تفسيره لاطلاقية السيادة أيضاً، حيث يرى: أن السلطة السيادية الممنوحة لأمر مكلف بشروط ليست سيادية بالمعنى الصحيح، وأنها ليست مطلقة ما لم تكن شروط التعيين هي تلك الشروط المتأصلة في شرائع الرب والطبيعة، فالأصرار على أن السلطة المطلقة تعني الاستثناء من جميع القوانين على الإطلاق غير صحيح، إذ أنه لا يوجد أمير في العالم يمكن أن يُعد عاهلاً وفق هذا، فإن جميع الأمراء في الأرض يتبعون شرائع الرب وقانون الطبيعة^(٢٦).

ويتبين لنا رغم دعوة بودان إلى إطلاعية يد الحاكم صاحب السيادة، إلا أنه يضع محددات تتسم بالأخلاقية، وهي المزايا الموجودة في قانون الرب وقانون الطبيعة الذين يعدان أساساً أخلاقياً للدولة عنده.

وما وصفه للسيادة بالديمومة والاطلاقية، إلا لارتباطها الوثيق بالوعي القيادي للمجتمع، مهما تكن صور تجسيد هذا الوعي الذي يمارسه الحاكم ذي السيادة مدى الحياة، وتعاقب الحكام الآخرين بعده^(٢٧). فالسيادة عنده تمثل الإرادة

العليا في المجتمع، كون وظيفتها الأساس هي تطبيق القوانين على المواطنين وليس على الحاكم، الذي هو مصدرها^(٢٨). فالقانون عند بودان : هو الأمر الصائب لمن يتمتع بالسلطة المطلقة على غيره دون استثناء، عدا من سن القانون^(٢٩). فهو غير ملزم بتطبيقه.

ورغم ما تقدم من طرح أفكار لبودان في وجوب تطبيق السلطة المطلقة من قبل ممثل السيادة (الحاكم)، فأنا وجدنا دعواه هذه، لا تخلو من قيم أخلاقية فاضلة، وذلك بتحديدتها وتقديدها بالقانون الإلهي والقانون الطبيعي، وهما دون أدنى شك ومن المسلمات المعروفة يتضمنان في ثناياهما قيماً أخلاقية فاضلة.

أي أن السيادة التي هي صاحبة السلطة القانونية العليا، لا بد من أن تكون مقيدة بالتزامات أخلاقية تضمنها القوانين الإلهية والطبيعية، فالحاكم الذي لا يخضع لهما، يصبح طاغية ومستبد، رغم بقاء تمتعه بحق السيادة، إلا أنه يتميز عن الحاكم غير المستبد بفوارق خلقية، وهذا تمييز بين الالتزام القانوني، وبين الواجب الأخلاقي عنده^(٣٠).

فالملك الحقيقي ، هو من يصون قوانين الطبيعة بالدقة التي يتمنى أن يصون بها تابعوه قوانينه، وبالتالي يضمن لهم حريتهم، والتمتع بممتلكاتهم، وهو تمييز ما بين الملكية والاستبدادية^(٣١).

أنها محددات أخلاقية وضعها بودان لتحقيق العدالة التي لا يمكن لأي ملك من تجاوزها، وإلا فيسكون حاكماً مستبداً. فالقوانين الصادرة عن ممثل السيادة (الحاكم)، يجب أن لا

تتعارض مع القانون الإلهي والطبيعي، للذين يكفلان الحرية الفردية، وحق التملك، على أن لا يتجاوزان القوانين الدستورية للدولة، وكذلك الالتزام بالمعاهدات الداخلية والخارجية^(٣٢).

أذن الحاكم يجب أن يكون مقيداً بقانون الرب، وقانون الطبيعة، اللذين يمثلان بالنسبة إليه والى معاصريه أسماً من قوانين البشر، وهما كما يرى قانونان حقيقيان، وليس على غرار قوانين العنف العشوائي، لذا فإن على الحاكم أن يطبق تلك القوانين الحقيقية، رغم القيود التي تفرضها تلك القوانين، وبالخصوص ما يتطلبه من الإيفاء بالاتفاقات^(٣٣).

وعلى الرغم من تمتع صاحب السيادة بامتيازات عدة، في تطبيق خصائص السيادة من وضع للقوانين وتطبيقها على الرعية، دون الالتزام بتطبيقها على نفسه، إلا أنه ملزم بالخضوع والالتزام بالقوانين الإلهية والطبيعية، التي دون شك تحمل في ثناياها مبادئاً أخلاقية فاضلة، أي أنه لا مناص من الالتزام بمبادئ أخلاقية لصاحب السيادة، الممثل الحقيقي للسيادة، الذي لا بد له من الابتعاد عن أتباع رغباته ونزواته، بطاعته لتلك القوانين، على أن يطيع الرعايا القانون الوضعي الصادر عن أرائه. مؤكداً بودان ذلك بقوله : « فإذا كانت العدالة هي غاية القانون، والقانون من عمل الأمير، والأمير هو صورة الرب، فمن الضروري أن يكون قانون الأمير على غرار قانون الرب»^(٣٤). الذي يجمع مختلف القيم الاخلاقية.

إذ أن جميع أمراء الأرض يتبعون القوانين

الإلهية والطبيعية ولا يمكنهم انتهاكها دون التمرد على الرب وخيانتته، فالسلطة المطلقة للأمرء والأسايد لا تتعدى على قوانين الرب والطبيعة^(٣٥).

أي أنه قبل أن يحكم الإنسان الآخرين يرى بودان. أنه يجب عليه أن يتعلم حكم نفسه، وتسليم سلطة التوجيه للعقل، وترويض الشهوات على الطاعة، وبهذه الطريقة فإن كل إنسان سيحقق ما يتصل بطبيعته فعلاً، وهي الشكل الأصلي والأفنى للعدالة^(٣٦).

وبما أن المراسيم والأوامر لا تلزم الحاكم، إلا بقدر تجسيدها مبادئ العدالة الطبيعية، سوى التابعين فهم ملزمون بالقانون حتى يلغى من قبل الأمير، لأنه قانون إلهي وطبيعي في آن واحد، لذلك علينا طاعة المراسيم والأوامر التي يصدرها ولاة الأمر، شرط أن لا تخالف أوامره قانون الرب^(٣٧).

لذا فإن السيادة هي سلطة عليا يخضع لها جميع المواطنين والرعايا، ووظيفتها الرئيسية هي وضع القوانين، دون أن يتقيد صاحب السيادة بتلك القوانين^(٣٨). أي أن صاحب السيادة قادر على سن القوانين الجديدة للرعايا بدل القديمة، وهو معفو من كليهما، فلا يمكن أن توثق يديه حتى وأن رغب بذلك^(٣٩). أنها من الصفات الرئيسية لصاحب السيادة، لأن قوته المطلقة نابعة من فرض القانون على جميع التابعين بغض النظر عن موافقتهم، لأن من الملائم للأمير ذي السيادة إذا ما أراد أن يحكم دولته حكماً رشيداً أن يكون فوق القانون الوضعي^(٤٠). أنها صفة مميزة للعاهل، فهو

يسن القوانين للاتباع وهو من يلغىها، فالأمير فوق (القانون) الذي يعني في اللاتينية ضمناً أمر المخول بالسلطة السيادية، وبما أنه معفو من قوانين أسلافه، فهو معفو من القوانين التي يسنها أيضاً^(٤١).

ومن الأمور التي دعا إليها بودان وتحمل في طبيعتها بعداً أخلاقياً. أنه إذا كان القانون ببساطة مقيداً، ولا يضم في طبيئته أي مبدأ من مبادئ العدالة الطبيعية، فالأمير غير ملزم بتطبيقه، وبالامكان تعديله أو إلغاؤه تماماً، شرط أن لا يأتي هذا التعديل بمنفعة لأشخاص على حساب ضرر آخرين دون سبب وجيه، ... وأنه من غير المناسب للتابع أن يعصي قوانين الأمير بحجة أن الشرف والعدالة يتطلبان ذلك^(٤٢).

وأن التزام الأمير بقوانين الطبيعة، وإذا ما كان القانون المدني منطقي وعادل سيبدو للتابع أن الأمير ملتزم بالقانون المدني ... فقوانين الأمير السيادةي تتعلق بالمصالح العامة أو الخاصة أو الاثنين معاً، فكل القوانين يُمكن أن تكون نفعية على حساب الشرف والمنفعة دون أشراك الشرف بأي صورة، أو تكون شريفة دون منفعة، أو لا تكون شريفة ولا نفعية، فالشرف هو ما يتماشى مع ما هو طبيعي وصحيح، أن القوانين النفعية فضلاً عن عدالتها هي قوانين أكثر إلزاماً له، فلا يحتاج المرء أن يعلق بشأن قدسية القوانين التي لا تمت بصلة للمنفعة والشرف، لكن إذا كان هنالك اختيار بين الشرف والمنفعة، فينبغي تفضيل الشرف على الدوام^(٤٣).

أن ما قام به بودان من مزج بين مفهومي

وعليه فإن بودان يُعد أول من ميز بين الدولة والحكومة، فقد وجه اللوم الى (أرسطو) على عدم انتباهه لهذا الأمر، بل قد لامة لقيامه بالدمج بين شكل الحكم وحالة الجمهورية، إذ يرى بودان أنهما مفهومان مختلفان، على اعتبار أن الدولة عنده، هي الجهاز الذي من خلاله تمارس السلطة أو السيادة^(٤٧).

المقصد الثاني : السلطة السياسية

يُعتبر مفهوم السلطة في الفلسفة السياسية عند بودان من المفاهيم الأساسية والمهمة والذي يُمثل الركن الثاني في هيكلية بناء الدولة عنده، وعلى الرغم من تداخل هذا الركن مع مفهوم السيادة، إلا أننا سنحاول فك هذا الارتباط وتسليط الضوء عليه، متتبعين المزايا الأخلاقية التي تكتنفه.

فقد أكد (سباين) على الترابط الوثيق بين مفهومي السلطة السياسية والسيادة، حيث يرى أن بودان قام باستيلاء فكرة السلطة السياسية ذات السيادة من رحم اللاهوت ونظرية الحق المقدس، وذلك بتحليله لمفهوم السيادة، وتضمينها للنظرية الدستورية، حيث يرى بودان أنه لا يمكن للدولة من أن تتوجد ما لم يتم الاعتراف بوجود سلطة ذات سيادة، فهي من العلامات الفارقة التي تميز (الدولة) عن أي تجمع آخر^(٤٨). فالسلطة السياسية من أهم أركان الدولة الى جانب الشعب والإقليم، وهي تمثل عنصر (السيادة)، ليكون عملها تطبيق القوانين وفرض سلطان الدولة على الشعب والأقليم^(٤٩).

ويؤكد بودان ذلك بقوله : « كما أن الباخرة

السيادة والسلطة، أي أن ربطه لأستخدام السلطة المطلقة لشخص أو مؤسسة في إطار المجتمع السياسي، يكون بوضع القوانين الملزمة لأعضاء المجتمع كافة وتفسيرها وتنفيذها^(٤٤). وذلك لأن العلاقة الجدلية بين ممارسة السلطة السياسية، وسيادة الدولة علاقة مبنية على واعز أخلاقي في المقام الأول، على اعتبار أن السيادة مبدأ أخلاقي.

فحين أكد بودان على العلاقة بين المواطنين والسيادة، رغبة منه في تأكيد استمرار بقاء الرابطة السياسية، حتى في الحالات التي ينقسم فيها المجتمع على نفسه بسبب الخلافات الدينية والاجتماعية^(٤٥).

فأنه حاول بذلك أن يضع لمقام صاحب السيادة نوعاً من القدسية لكي تطبق القوانين التي يصدرها وأن يكون مهأباً من قبل التابعين وذلك بقوله : « ما من شيء على الأرض من هو أعظم بعد الرب من الأمراء السيايين، الذين نصبهم الرب بوصفهم مساعديه لقيادة بقية الإنسانية، علينا التحري بحذر حول مركزهم، كما علينا احترام وتبجيل مقامهم بكل الطاعة الواجبة، والكلام والتفكير بهم بكل شرف، فمن يزدري أميره السيايدي، فهو يزدري الرب، فالأمير يُمثل صورة الرب»^(٤٦).

وإذا كنا لا نتفق مع جان بودان في ما ذهب إليه في النص السابق إذ أنه قرن طاعة الحاكم بطاعة الرب فأننا نلتمس له العذر لأنه فعل ذلك من اجل حفظ الدولة من الانهيار وتفشي الفوضى والعنف الناشئة من عدم تطبيق القوانين.

والشعب يُطيع القوانين المدنية، والنتيجة انسجام متبادل بين الملك وتابعيه المطيعين واتفق بهيج وطلق بينهما+. وهذا الانسجام يتحقق من تمتع الشعب بالفضائل الأخلاقية التي أكد عليها بقوله : « أن رفاهية الجزء الذهني للروح يكمن في الفضائل الذهنية للتعقل والمعرفة والإيمان، فبالأولى نميز الخير عن الشر، وبالتالي نميز الحقيقة عن الكذب، وبالتالي نميز التقوى عن المعصية، وما ينبغي وما نخشى تلكم هي مجمل الحكمة الحقة وهي أوج السعادة الممكنة في هذا العالم»^(٥٤).

ويضيف بودان على ما تقدم، أن الجمهورية المنظمة تنظيماً جيداً، لا بد لها من أن تبني الإنسان المتأمل لتحقيق السعادة بقوله : « أن الإنسان مركب من جسد فان وروح خالدة، إلا أن مصلحته النهائية تعود للجزء الأكثر نبلاً فيه ... رغم أن فعاليات الأكل والشرب ضرورية لإدامة الحياة، فما من رجل حكيم يجد فيها مصلحته العليا، وأن أفعال الخير تقع في المقام الأول، على الروح التي لا تثيرها ولا تنقيها الا الفضائل الأخلاقية لذلك يمكنها التمتع بفوائد التأمل، وعليه فإن الفضائل الأخلاقية مفروضة على الفكر»^(٥٥). لذا نرى بودان يبحث على التأمل الروحي لما يحققه من سلام وسعادة للفرد وللدولة كونه غذاء للجزء النبيل في الانسان وهو (الروح).

مؤكداً ذلك بقوله : « أن الجمهورية ذات التنظيم الجديد لها مقدره على الفضائل التأملية كونها الغاية الأسمى، وتلك الأشياء التي تأتي أخيراً في منظور النبيل تأتي أولاً في منظور الحاجة أولاً فلا بد من تأمين الأشياء المادية الضرورية للمعيشة والدفاع عن الموضوع»^(٥٦).

لا تكون أكثر من خشب ليس له شكل المركب، عندما يُنزع منها الوتر الخشبي الطويل الذي يُثبت جانبيها، ومقدمها، ومؤخرها، ووسطها، كذلك الجمهورية، بدون سلطة مطلقة، توحد جميع أعضائها وأجزائها، وجميع الأسر، والمجاميع في هيئة واحدة، لا تظل جمهورية»^(٥٧).

وهذا النص يؤكد على أن وجود السلطة ذات السيادة، هي العلامة المميزة للدولة عن أي تجمع آخر.

وعلى اعتبار : « أن حكم جميع الجمهوريات والمدارس والهيئات المشتركة والأسر على الإطلاق تتوقف على الحق بإصدار الأوامر من طرف، وواجب الطاعة من الطرف الآخر، والذي ينشأ من الحرية الطبيعية التي ينبغي على كل إنسان أن يتمتع بها بمحض إرادته، وكل ذلك رهن بسلطة أحدهما على الآخر»^(٥٨).

وعلى الرغم من أن مفهوم السلطة ذات السيادة، الذي جاء به بودان يُعد الآن من البديهيات المسلم بها، إلا أنه كان مفهوماً جديداً في القرن السادس عشر، على اعتبار أن شرعية الدولة في القرون الوسطى مستمدة من القانون الإلهي الذي يُطبق على الكون بأسره^(٥٩).

وقد حدد بودان بعض المواصفات التي يجب أن يتحلى بها صاحب السيادة (الحاكم) التي هي في حد ذاتها مميزات أخلاقية من الواجب التحلي بها. حيث يرى : أن العلامة الحقيقية للملوكية هي أن يتحلى الأمير بالتسامح والمرونة تجاه قوانين الطبيعة بالقدر الذي يتمنى أن يتحلى به التابعون تجاهه، ... فالقانون هو الملك، لأن الأمير يُطيع قوانين الطبيعة،

المقصد الثالث : الأسرة

الأسرة والحقوق من منظور أخلاقي

يرى بودان أن من أهم الركائز الأساسية في تأسيس الدولة هي الأسرة فعندما تتوفر الظروف الملائمة لمجموعة من الأفراد يقطنون على أرض معينة، مع وجود سلطة ذات سيادة، حينها تتوجد الدولة. فتأسس الدولة يعتمد على الأسرة، لا على الفرد، لذا فإن فكرة السلطة المطلقة في هذا الجانب تضحل، لأن الدولة ليس لها من سلطان في سلب الأسرة ما تمتلكه من ممتلكات خاصة، لأن تأسيس الدولة يقوم على تجمع عدد من الأسر تكون فيما بينهم عوامل مشتركة، أي توفر حقوق عامة الى جانب الحقوق الخاصة للأسر، وبما أن شرعية الحكم ترتبط عند بودان بالسيادة لذلك أضفى على الدولة تنظيم الحقوق والواجبات المتبادلة بين الحاكم والمحكوم^(٥٩). وهي إحدى الجوانب الأخلاقية التي قال بها بودان بهذا الخصوص.

ومؤكداً على أن : الأسرة هي الترتيب الصحيح لمجموعة من الأشخاص يدينون بالطاعة لرب الأسرة ولمصالحه الخاصة، فالأسرة ليست المصدر والمنشأ الوحيد والحقيقي للجمهورية، بل هي عنصرها الأساس أيضاً^(٦٠).

وبما أن الجمهورية عنده يجب أن تقوم على الحكم العادل على مجموعة الأسر، وعلى ما هو مشترك بينها، وأن تكون لها سلطة كاملة السيادة، على أملاكها، مبرراً ذلك، بأسبقية نشوء الأسرة على الدولة^(٦١).

وبما أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية عند بودان، لذا فهي مكن حق الملكية الخاصة،

وختاماً في ركن السلطة السياسية، يقارن بودان بعض المميزات بين الملك العادل وبين الطاغية، ليؤكد على أهمية توفر البعد الأخلاقي في الدولة فيؤكد على أن : الفارق الأهم بين الملك والطاغية هو أن الملك يطيع قوانين الطبيعة، وتقوده للتقوى والعدالة والإيمان، ويعمل على تحقيق المصلحة العامة، وأن الملك ينتقم عن الأضرار التي تلحق برعاياه، ويعفو عن الأضرار التي تصيبه، ويحث رعاياه على التعبير الحر عن آرائهم عند فشله في أداء الواجب، وسيتند على حب الشعب له، ولا يفرض أعباء إضافية عليه إلا عند الضرورة القصوى، ويكون معتدلاً في طلباته، ويبحث عن التزيهين لشغل المناصب العامة، ويتوافق سلوكه مع القانون، أما الطاغية، فإنه يضع قوانين الطبيعة تحت قدميه، ويتنكر لربه وللقانون، ولا يهتم إلا بمصلحته ومتعه الشخصية، وينتقم لنفسه بقسوة عن الأضرار التي تلحق به، ويعفو عن الأضرار التي تلحق بالآخرين، ويكره المواطن الجاد والحر والفاضل ويزرع الخلافات التي تؤدي بالرعايا الى تحطيم بعضهم بعضاً، ليظلوا ضعفاء، ويبيع المناصب لمن يدفع أكثر ويجعل من القانون داعماً لمصالحه، ويكره الجميع والجميع يكرهه، وهو سيء السمعة في حياته وملعون بعد مماته، ولا حاجة لتعزيز كل هذه الحقائق بالأمثلة كونها معروفة عند الجميع^(٥٧). أن الطاغية هو من يتولى مسؤولية جعل نفسه أميراً سيادياً دون انتخاب، أو دعوى الوراثة، أو غزو عادل أو تفويض إلهي خاص^(٥٨).

وتنشأ عن الأسرة جميع التجمعات المختلفة وأهمها (الدولة)، وتنشأ بين رؤساء الأسر، روابط مشتركة وتعاون في مجالات عدة، كالدفاع المشترك وتبادل المنافع، لتنشأ القرى والمدن والمؤسسات المختلفة، التي حينما تتوحد في ظل سلطة واحدة ذات سيادة تنشأ عنها الدولة^(٦١).

إن بودان في هذا الجانب شأنه في ذلك شأن الرواقيين والقديس توما الأكويني وعلماء قوانين الكنيسة المسيحيين، فهو يُبقي على أولوية قوانين الطبيعة التي هي قيس العقل الإلهي، وتحتل مكان الصدارة، وتكون فوق قوانين صاحب السيادة، وتتضمن احترام الحرية الطبيعية للرعيا واحترام ملكيتهم^(٦٢).

فليس من حق صاحب السيادة، التعدي على ممتلكات الأسرة، كونه لا يملك كل شيء، إنما هو يملك ما هو عام أو مشترك، فلا ينبغي الخلط بين ما هو مشترك، وما هو للأسرة، وإلا سوف تفقد الجمهورية صفة التنظيم الحسن، والحكم القويم، أما إذا تصرف الحاكم خلاف ذلك، فإنه لا يتصرف وفق حق السيادة، بل يكون وفق العنف المسلح أو حق الأقوى^(٦٣). أي أن بودان دعا الى أن تكون هنالك ملكية خاصة للأسرة، أما السيادة فتكون للملك، هذا التفريق يعني وضع القيود على سلطة الملك، وهو أمر يدعو الى القول أنه جانب أخلاقي التفت إليه بودان في وقت مبكر من تاريخ الفلسفة الحديثة، بدعوته الى سلطة مطلقة غير تعسفية، بوضع قيود تحد من سلطة الملك، فالسلطة المطلقة عنده، ليست غاية بذاتها، بل هي الحل لتجاوز حالة الفوضى لبناء الدولة.

ويبنى بودان فكرة وجوب تمتع الأسرة

بالملكية الخاصة وأن لا يسمح بالتعدي عليها حسب قانون الرب حيث يقول : « أن الرب أعلن في شريعته صراحة أنه ليس من العدل الاستيلاء على ممتلكات الآخرين، أو حتى الطمع بها، وأن الذين يدافعون عن هكذا آراء يمثلون خطراً حقيقياً»^(٦٤).

وبما أن غريزة الإنسان الاجتماعية، هي سبب نشأة الأسرة، وأن المشتركات بين مجموع الأسر من ملكية خاصة، ومنافع مشتركة، ودفاع مشترك، تؤدي بتوحدنا الى أطار جديد لتشكيل القرى والمدن والمؤسسات الاجتماعية المختلفة، لتخضع بعدها الى سلطة عليا ذات سيادة، لتنشأ الدولة^(٦٥). فالأسر ذات التنظيم الجيد، هي صورة حقيقية للجمهورية، وهي النموذج الصحيح لها، ومثلما يتمتع كامل الجسد بالصحة عندما يؤدي كل عضو فيه وظيفته المناسبة، كذلك الحال في الجمهورية، عندما تُنظم العوائل تنظيماً صحيحاً^(٦٦). فمن المستحيل أن تزدهر الجمهورية، بينما تعاني العوائل التي تمثل أساسها من سوء التنظيم^(٦٧).

لقد حاول بودان من خلال تأكيده على طبيعة العلاقة بين الأسرة والدولة تحقيق هدفين، الأول: أضعاف الطابع الأبوي على متولي السلطة، أي صاحب السيادة، وهو هدف أخلاقي يُعبر عن مدى تمسكه بتروسيخ الفضائل والقيم الأخلاقية الفاضلة في تأسيس الدولة، أما الهدف الثاني : هو محاولة الحفاظ على الملكية الخاصة، التي عدها من أهم خصوصيات الأسرة التي لا يمكن تجاوزها، فهو حق كفلة قانون الطبيعة، وهو حق مقدس للأسرة لا يجوز المساس به، فهو سر استمرار الأسرة وديمومتها.

ويؤكد بودان على معنى السيادة، من خلال

تشبيهها بالأسرة فإنه يرى : إذا لم يكن الزوج عبداً أو ابناً لأسرة فينبغي أن يتمتع بسلطة مطلقة على زوجته، وأولاده، كون الأسرة كالدولة يجب أن لا يكون فيها أكثر من حاكم واحد، وإذا ما كانت السلطة بيد أكثر من شخص فستكون هنالك أوامر متضاربة وهو مدعاة لأضطراب حال الأسرة، إذ أن جميع القوانين، تؤكد على وجوب امتثال أفراد الأسرة لرب الأسرة، ما لم تتعارض أوامره مع القانون الإلهي^(٦٩). فإنه من الواجب الأخلاقي أن يُمنح رب الأسرة سلطات مهمة على من يُعيلهم، وأن تمنحه الدولة حق المواطنة إذا ما خضع لسلطانها، أي خضوعه لسلطان صاحب السيادة، الذي لا بد له من أن يسير على هدي القانون الإلهي والقانون الطبيعي.

وقد أكد (سباين) على أن بودان حدد قاعدة مهمة بهذا الخصوص وهي أن الخضوع لصاحب السيادة، يكسب المرء صفة المواطن التي لا تُكتسب من خلال خضوع الأفراد والمجموعات للقوانين والأعراف الخاصة بهم، أو لمجرد أن تكون هنالك لبعض القرى والمدن امتيازات أو إعفاءات ممنوحة لهم من قبل صاحب السيادة، بل أن المواطنة تكتسب من خلال الخضوع لصاحب السيادة^(٧٠). وهو ما أكده بودان بأنه : إن ما يجعل الفرد مواطناً هو الإذعان والطاعة لأمر حر، وعليه يجب أن لا يُكلف سوى المواطن في المناصب والوظائف المهمة، وأن تحظر على الغرباء تماماً^(٧١). فلا يمكن القول أن كل تابع هو مواطن، كونهم تابعين لسلطة أخرى، لذا فإنهم لا يشتركون بحقوق المجتمع وامتيازاته^(٧٢).

وبالعودة لصلاحيات الأب على أولاده، الذي

يتمثل ذلك بممارسة السلطة التي منحها له الرب بشكل صحيح... ففي أي جمهورية ذات نظام صحيح، تكون سلطة الموت والحياة على الأولاد وممتلكاتهم بموجب قانون الرب والطبيعة بيد الوالدين^(٧٣).

وبالمقابل فإن الواعز الأخلاقي يحتم على رب الأسرة أن يكون : ملزماً بتعليم أولاده وتدريبهم وبالأخص ما يتعلق بمخافة الرب، فالمحاكم العامة في العهد الروماني لا تنظر في حالات ازدياد الأبناء لأبائهم أو عدم طاعتهم والاستخفاف بهم^(٧٤).

وقد يعترض بعضهم على أن أباً غاضباً قد يسيء استخدام السلطة التي منحت له، على حياة وممتلكات أبنائه، مع ذلك فالقانون يضع هؤلاء المجانين في ردهات خاصة، ويسلبهم سلطاتهم على الآخرين عندما لا يملكون السلطة على أنفسهم^(٧٥).

وقد رد بودان على هذه الإشكالية بتأكيديه على : أن عاطفة الوالدين تجاه أولادهم قوية للغاية، لدرجة أن القانون على النوام يفترض افتراضاً صحيحاً، أنهم لا يفعلون سوى الأشياء التي تفوق بالنفع والشرف على أولادهم... لذلك فالأب الذي يقتل ابنه لا يخضع لنفس عقوبة الابن الذي يقتل أباه، لأن القانون يفترض أن الأب ما كان ليقترب فعلاً كهذا دون أسباب وجيهة وعادلة، فمن غير المتوقع أن يكون الوالدان عرضة لأساءة استخدام سلطتهم^(٧٦).

وختاماً يؤكد بودان على أنه بالإضافة الى دور الأسرة الأساسي في تأسيس الدولة، فإنه لا يغفل بعض العوامل او النظريات الاخرى في تأسيس الدولة ومنها نظرية (الحق المقدس) ،

الخلاصة

يتناول هذا البحث الفلسفة السياسية عند الفيلسوف الفرنسي جان بودان (١٥٣٠ - ١٥٩٦)، وبصورة خاصة رؤيته في تأسيس الدولة على أسس أخلاقية فاضلة ، على الرغم من أنه لم يدعُ الى ذلك بشكل صريح ، ودعواه في وجوب سيادة السلطة المطلقة .

لقد قمنا بتلمس وإبراز الخطوط العريضة لفكرة الفضائل الأخلاقية في ثنايا منظومته الفكرية، مع كونها متداخلة مع بعضها البعض إلى حد بعيد ، كما هو الحال في أركان الدولة التي حددها بالسيادة أولاً ، والسلطة السياسية ثانياً ، والأسرة ثالثاً .

الخاتمة

بعد أن تعرضنا لفلسفة جان بودان السياسية، والتي تصب في مجملها على فكرة تأسيس الدولة على أسس أخلاقية، لا بد لنا من استعراض أهم النتائج التي توصلنا لها :

فقد تبين لنا وما حاولنا إبرازه هو مدى اهتمام بودان بمفهوم (السيادة)، والذي يُعد الجزء الأهم والأبرز في فلسفته، فقد أضفى عليه الكثير من المميزات وحدد معالمه الأساسية، والتي مازال تأثيرها باقي الى اليوم، فهو من دون شك كانت له الريادة في هذا الجانب، حيث ربط سيادة الدولة، بمتولي السيادة أو صاحب السيادة (الحاكم)، الذي يجب أن يكون ذا سلطة مطلقة، إلا أن بودان حدد أفعاله وقيدها بمحددات أخلاقية، وذلك من وجوب التزامه بالقانون الإلهي، والقانون الطبيعي، لذلك يمكننا القول أن ركن السيادة في الدولة عنده يقوم على أساس خلقي متين.

حيث قرن قانون الرب بقانون الامير ، وكذلك حين لمح في بعض شذراته كما اسلفنا في مقصد السيادة . بأن الامراء السيادة الذي نصيهم الرب بوصفهم مساعديه لقيادة بقية الانسانية ، فالامير عند بودان يُمثل صورة الرب^(٧٧) .

وكذلك لم يغفل بودان دور (القوة) في هذا الجانب، حيث عد القوة قاعدة عامة توجه الى تأسيس الدولة، فقد تبنى في بعض الأحيان فكرة استخدام العنف الذي يمارسه الأقوى^(٧٨) حيث يقول : « أن العقل والمنطق السليم على حد سواء يشيران الى نتيجة واحدة، هي أن الجمهوريات ما كانت لتنشأ لولا القوة والعنف»^(٧٩) .

ومع ذلك فإن سباين يرى بأن بودان : « كان بعيداً عن الاعتقاد بأن القوة تبرر نفسها، أو أنها تشكل الصفة الأصلية للدولة بعد تأسيسها، فقد تسبب القوة الغالبة قيام عصابة من اللصوص، ولكنها لا تسبب قيام دولة»^(٨٠) .

وما أصرار بودان على استمرار السيادة بوصفها في مقام أعلى من الحاكم إنما هو واجب لضمان وحدة الدولة، فلا يبرره فلسفياً، سواء تأسست الدولة برضا وتوافق مجموع الأسر، وخضوعهم طواعية الى صاحب السيادة أو كان ذلك بفعل عامل (القوة)^(٨١) . الذي هو المكون الفعلي لرابطة الدولة عنده، وأن لم تكن هي المبرر للحكم الشرعي أو السيادة^(٨٢) . فلم يفكر بودان في أن يجعل من الدولة في أي مكان أو زمان من نتاج القوة وحدها، بل أن عامل الرضا عن وجودها من أهم الأمور الواجب توفرها، وهذا ما يُمثل اساساً وبعداً أخلاقياً واضحاً عند بودان في هذا الجانب.

الهوامش

(^١) شوفالية، جان جاك - أمهات الكتب السياسية من ميكافلي الى أيماننا - ترجمة: جورج صدقي - منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق - ١٩٨٠ - ص ٩٠.

(^٢) عبد المعطي، علي - ومحمد، محمدعلي - السياسة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعات المصرية - الإسكندرية - ١٩٧٦ - ص ١٣١.

(^٣) راندال، جون هرمان - تكوين العقل الحديث - ترجمة: جورج طعمة - مراجعة: برهان دجانى - تقديم: محمد حسين هيكل - دار الثقافة - بيروت - ١٩٦٥ - ط ٢ - ج ١ - ص ٥٩٧.

(^٤) غالي، بطرس بطرس - وعيسى، محمود خيري - المدخل في علم السياسة - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٥٩، ط ١، ص ٢١٨.

(^٥) إسماعيل، سمير - أساطين الفكر السياسي / من مكياتلي الى جون لوك - بيسان للنشر والتوزيع - بيروت - ٢٠١٨ - ط ١ - ص ١٥١.

(^٦) إبراهيم، موسى - الفكر السياسي الحديث والمعاصر - دار المنهل اللبناني - بيروت - ٢٠١١ - ط ١ - ص ٥٣ - ٥٨.

(^٧) شوفالية، جان جاك - أمهات الكتب السياسية من ميكافلي الى أيماننا - مصدر سابق - ص ٧٤ - ٧٥.

(^٨) Bodin, Jean - six books of commonwealth - the Kempt Hall Bindery - Oxford - P.1.

(^٩) bid, P. ٧.

(^{١٠}) توشار، جان - تاريخ الأفكار السياسية - ترجمة: ناجي الدراوشة - دار التكوين - دمشق - ٢٠١٠ - ط ٢ - ص ٤٠٣.

(^{*}) (قانون الطبيعة) : « يعد مقياساً للعدل، وبالتالي مبرراً لمحاربة الفساد، والثورة على الاستبداد، وهو مطلب إنساني واقعي ». يُنظر : ملحم قربان - قضايا الفكر السياسي / القانون الطبيعي - المؤسسة

أما الركن الثاني الذي تقوم عليه الدولة عنده، وهو (السلطة السياسية)، والمرتبطة ارتباطاً وثيقاً بركن السيادة، فإنها تقوم أيضاً على واعز أخلاقي، وذلك من خلال قيام تلك السلطة بتفسير وتطبيق القوانين الصادرة عن صاحب السيادة، على وفق ما تقتضيه مصلحة الدولة والمصلحة العامة للمجتمع ومصلحة الأفراد الخاصة.

لنخلص أخيراً الى أن (الأسرة)، وهي الركن الثالث في منظومة بناء الدولة عند بودان، أن لها دوراً أساسياً في تأسيس الدولة على أسس أخلاقية، فالأسرة هي الأصل في قيام الدولة ونشأتها، وأن ما جاء به بودان بخصوصها يُعبر عن مدى أهمية الجانب الأخلاقي الذي يجب أن يكتنفها، وعبر عن ذلك من خلال تثبيت حقوقها والمحافظة عليها، لتسود العدالة الاجتماعية، وكذلك منح أفراد الأسرة صفة المواطنة إذا ما توفرت الشروط التي تبنها وما يستتبع ذلك من التمتع بالحقوق والقيام بالواجبات، اللذين يدخلان في نطاق منظومة القيم الأخلاقية، لنتتهي بعدها على تأكيد بودان على طبيعة العلاقة بين الأسرة والدولة بأضفاء الطابع الأبوي على متولي السلطة، فهو هدف أخلاقي بالمقام الأول، يعبر عن مدى تأكيده على تبني الفضائل الأخلاقية الواجب توفرها في الدولة، في تأسيسها وفي التعامل مع الفرد والمجتمع داخلها، وختاماً لم يغفل بودان دور نظرية الحق المقدس ونظرية القوة في تأسيس الدولة.

- ص ١٦٢ - ١٦٤ .
- (٢٦) بدوي، محمد طه - أصول علوم السياسية - المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٧ - ط٤ - ص ٢٣١ .
- (24) Bodin, Jean - six books of commonwealth - of - Cit - P.2.
- (25) Ibid, P.24, 26.
- (26) I bid, P.27.
- (٢٧) شوفاليه، جان جاك - أمهات الكتب السياسية - مصدر سابق - ص ٧٨ .
- (٢٨) عبد المعطي، علي - ومحمد، محمد علي - السياسة بين النظرية والتطبيق - مصدر سابق - ص ١٣٢ - ١٣٥ .
- (29) Bodin, Jean - six books of commonwealth - of - Cit - P.43.
- (٣٠) غالي، بطرس بطرس، وعيسى، محمود خيرى - المدخل في علم السياسة - مصدر سابق - ص ٢٢١ - ٢٢٢ .
- (31) Bodin, Jean - six books of commonwealth - of - Cit - P. 59.
- (٣٢) إبراهيم، موسى - الفكر السياسي الحديث والمعاصر - مصدر سابق - ص ٦٣ - ٦٤ .
- (٣٣) سباين، جورج - تطور الفكر السياسي - ترجمة : د. راشد البراوي - تقديم : د. أحمد سويلم العمري - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ٢٠١٠ - ٣ - ص ١٢١ .
- (34) Bodin, Jean - six books of commonwealth - of - Cit - P. 36.
- (35) Ibid, P.29.
- (36) Ibid, P.10.
- (37) Ibid, P.34.
- (٣٨) غالي، بطرس بطرس، وعيسى، محمود خيرى - المدخل في علم السياسة - مصدر سابق - ص ٢٢١ .
- الجامعية للدراسات - بيروت - ١٩٨٢ - ط١ - ص ١١١ .
- (١١) شوفاليه، جان جاك - أمهات الكتب السياسية من ميكافلي الى أيامنا - مصدر سابق - ص ٥٥٢ .
- (12) Bodin, Jean - six books of commonwealth - of - Cit - P.52.
- (١٢) أباطة، ابراهيم دسوقي - والغنام عبد العزيز - تاريخ الفكر السياسي - دار النجاح - بيروت - ١٩٧٣ - ص ١٨٨ .
- (14) Bodin, Jean - six books of commonwealth - of - Cit - P.2.
- (١٥) إبراهيم، موسى - الفكر السياسي الحديث والمعاصر - مصدر سابق - ص ٦٦ - ٦٧ . وينظر : إسماعيل، سمير - أساطين الفكر السياسي - مصدر سابق - ص ١٧٣ - ١٧٥ .
- (16) Bodin, Jean - six books of commonwealth - of - Cit - P.5.
- (١٧) روبرت، جيفري - وأدور، اليستار - القاموس الحديث للتحليل السياسي - ترجمة : سمير عبد الرحيم الجبلي - الدار العربية للموسوعات - بيروت - ١٩٩٩ - ط١ - ص ٤٢٨ .
- (١٨) إسماعيل، سمير - أساطين الفكر السياسي - مصدر سابق - ص ١٦٠ .
- (١٩) بدوي، محمد طه - أصول علوم السياسة - المكتب المصري الحديث للطباعة والنشر - القاهرة - ١٩٦٧ - ط٤ - ص ٢٣٠ - ٢٣١ .
- (٢٠) شوفاليه، جان جاك - أمهات الكتب السياسية - مصدر سابق - ص ٧٨ .
- (21) Bodin, Jean - six books of commonwealth - of - Cit - P.55.
- (٢٢) الجاسور، ناظم عبد الواحد - موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية - دار النهضة العربية - بيروت - ٢٠٠٨ - ص ٣٤٦ . وينظر : إسماعيل، سمير - أساطين الفكر السياسي - مصدر سابق،

(٤٩) توشار، جان – تاريخ الأفكار السياسية – مصدر سابق – ص ٤٠٤ – ٤٠٥.

(60) Bodin, Jean – six books of commonwealth – of – Cit – P. 6.

(٦١) أباضة، إبراهيم دسوقي – والغنام، عبد العزيز – تاريخ الفكر السياسي – مصدر سابق – ص ١٨٨.

(٦٢) سباين، جورج – تطور الفكر السياسي – ك٣ – مصدر سابق – ص ١١٥.

(٦٣) بدوي، محمد طه – أصول علوم السياسة – مصدر سابق – ص ٢٣٠ – ٢٣١.

(٦٤) إسماعيل، سمير – أساطين الفكر السياسي – مصدر سابق – ص ١٥٩ – ١٦٨.

(65) Bodin, Jean – six books of commonwealth – of – Cit – P. 35.

(٦٦) إبراهيم، موسى – الفكر السياسي الحديث والمعاصر – مصدر سابق – ص ٦٠.

(67) Bodin, Jean – six books of commonwealth – of – Cit – P. 7.

(68) Ibid, P.13.

(69) Ibid, P.10.

(٧٠) سباين، جورج – تطور الفكر السياسي – ك٣ – مصدر سابق – ص ١١٦.

(71) Bodin, Jean – six books of commonwealth – of – Cit – P. 21.

(72) Ibid, P.19.

(73) Ibid, P.P.11-12.

(74) Ibid, P.12.

(75) Ibid, P.13.

(76) Ibid, P.14.

(77) Ibid, P.P.38-39.

(٧٨) إبراهيم، موسى – الفكر السياسي الحديث والمعاصر – مصدر سابق – ص ٦٥.

(٣٩) شوفاليه، جان جاك – أمهات الكتب السياسية – مصدر سابق – ص ٧٩.

(40) Bodin, Jean – six books of commonwealth – of – Cit – P. 32.

(41) Ibid, P.28.

(42) Ibid, P.34.

(43) Ibid, P.33.

(٤٤) روبرت، جيفري – وأورد، اليستار – القاموس الحديث للتحليل السياسي – مصدر سابق – ص ٤٢٨.

(٤٥) عبد الجبار، عبد مصطفى – الفكر السياسي الوسيط والحديث – وزارة التعليم العالي والبحث العلمي – بغداد – ١٩٨٢ – ط١ – ص ٧٠.

(46) Bodin, Jean – six books of commonwealth – of – Cit – P. 40.

(٤٧) إبراهيم، موسى – معالم الفكر السياسي الحديث والمعاصر – مصدر سابق – ص ٦٥.

(٤٨) سباين، جورج – تطور الفكر السياسي – ك٣ – مصدر سابق – ص ١١١ – ١١٧.

(٤٩) الجاسور، ناظم عبد الواحد – موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية – مصدر سابق – ص ٣٤٦.

(50) Bodin, Jean – six books of commonwealth – of – Cit – P. 7.

(51) Ibid, P.9.

(٥٢) إسماعيل، سمير – أساطين الفكر السياسي – مصدر سابق – ص ١٦١.

(٥٣) Bodin, Jean – six books of commonwealth – of – Cit – P.P.59-60.

(54) Ibid, P.3.

(55) Ibid, P.5.

(56) Ibid, P.5.

(57) Ibid, P.P.62-63.

(58) Ibid, P.64.

روبرت، جيفري - وادورد، البيستار - القاموس الحديث
للتحليل السياسي - ترجمة: سمير عبد الرحيم
الجلبي - الدار العربية للموسوعات - بيروت
١٩٩٩ - ط١.

سباين، جورج - تطور الفكر السياسي ترجمة: د. راشد
البرايي - تقديم: د. أحمد سويلم العمري - الهيئة
المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ٢٠١٠ - ك٣.
شوفاليه، جان جاك - أمهات الكتب السياسية من مكياقلي
الى أيامنا - ترجمة: جورج صدقني - منشورات
وزارة الثقافة والإرشاد القومي - دمشق - ١٩٨٠.

عبد الجبار، عبد مصطفى - الفكر السياسي الوسيط
والحديث - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي -
بغداد - ١٩٨٢ - ط١.

عبد المعطي، علي - ومحمد، محمد علي - السياسة
بين النظرية والتطبيق - دار الجامعات المصرية -
الإسكندرية - ١٩٧٦.

غالي، بطرس بطرس - وعيسى، محمود خيرى -
المدخل في علم السياسة - مكتبة الأنجلو المصرية
- القاهرة - ١٩٥٩ - ط١.

قربان، ملحم - قضايا الفكر السياسي / القانون الطبيعي
- المؤسسة الجامعية للدراسات - بيروت - ١٩٨٢
- ط١.

ثانياً: المصادر الأجنبية

Bodin, Jean - Six books of commonwealth
- The Kempt Hall Bidery - Oxford.

(79) Bodin, Jean - six books of common-
wealth - of - Cit - P. 18.

(٨٠) سباين، جورج - تطور الفكر السياسي - ك٣ -
مصدر سابق - ص١١٧.

(٨١) توشار، جان - تاريخ الأفكار السياسية - مصدر
سابق - ص٤٠٣ - ٤٠٤.

(٨٢) سباين، جورج - تطور الفكر السياسي - ك٣ -
مصدر سابق - ص١١٦.

((المصادر والمراجع العربية والأجنبية))

أولاً العربية

أباطة - إبراهيم دسوقي - والغنام، عبد العزيز - تاريخ
الفكر السياسي - دار النجاح للطباعة والنشر -
بيروت - ١٩٧٣.

إبراهيم موسى - الفكر السياسي الحديث والمعاصر -
دار المنهل اللبناني - بيروت - ٢٠١٧ - ط١.

إسماعيل، سمير - أساطين الفكر السياسي / من مكياقلي
الى جون لوك - بيسان للنشر والتوزيع - بيروت
- ٢٠١٨ - ط١.

بدوي، محمد طه - أصول علوم السياسة - المكتبة
المصرية الحديث - للطباعة والنشر - القاهرة -
١٩٦٧ - ط١.

توشار، جان - تاريخ الأفكار السياسية - ترجمة: ناجي
الدرأوشة دار التكوين - دمشق - ٢٠١٠ - ط٢.

توشار، جان - تاريخ الأفكار السياسية / من العصر
النهضة الى عصر الأنوار - ترجمة: ناجي
الدرأوشة - دار التكوين - دمشق - ٢٠١٠ - ط١.

الjasور، ناظم عبد الواحد - موسوعة المصطلحات
السياسية والفلسفية والدولية - دار النهضة العربية
- بيروت - ٢٠٠٨ - ط١.

راندال، جون هرمان - تكوين العقل الحديث - ترجمة:
جورج طعمة - مراجعة - برهان دجاني - تقديم:
محمد حسين هيكل - دار الثقافة - بيروت - ١٩٦٥
- ط٢ - ج١.

The Moral Foundations of State according to Jean Bodin

Dr.Mohamed Samari Raheema Al-Kaabi

Abstract

The present paper deals with the political philosophy of the French philosopher Jean Bodin (1530–1596) especially his vision of the foundation of the state on virtuous moral bases , inspite the fact he did not call for that explicitly and his call for the necessity of the sovereignty of absolute authority . the paper and shows the outlines of the idea of moral virtues inside his intellectual system although they are overlapping with each other as in the like the components of the state which he identifies a sovereignty political authority and the family .

